



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم والبحث العلمي
جامعة بلعاج بوشعيب عين تموشنت-



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
تخصص: محاسبة وجباية معمقة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والجباية المعمقة

تحت عنوان

**تأثير ظاهرة التهرب والغش الضريبي على التحصيل الضريبي
دراسة حالة بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت**

تحت إشراف الأستاذ:

د. قريش محمد

من إعداد وتقديم الطالبتين:

- العبدلي سارة

- ساسي فاطمة الزهراء

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة عين تموشنت	أ.د. بن حدو أمينة
مشرفا	جامعة عين تموشنت	أ.د. قريش محمد
ممتحنا	جامعة عين تموشنت	أ.د. عبد الباقي حياة

السنة الجامعية: 2022-2023

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ





شكر

بفضل الله وتوفيقه قمنا بانتهاء هذا البحث فله الحمد والشكر كله ،فإن
أصبنا فمن الله وتوفيقه وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان .

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الكريم قريش محمد المشرف على
هذا البحث والذي لن ننسى فضله في إتمام هذه المذكرة ،كما نتقدم بالشكر
المسبق إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة التي تتحمل عناء التصحيح
والتوجيه.

و إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والمحاسبة المالية وكذا
الطاقم الإداري الخاص بالكلية وبجامعة عين تموشنت .

والله ولي التوفيق.





إهداء

بكمال الحب والتقدير أقوم بإهداء هذا البحث إلى الوالدين العزيزين اللذان
قاما بدعمي في مشواري الدراسي كله من بدايته إلى حين وصولي لهذه
اللحظة المجيدة

كما لا يسعني أن أنسى إخواني وأخواتي المشجعين لي في كل خطواتي
المادية والمعنوية وإلى البراعم الكرام من أولادهم .

وإلى أصدقائي الذين رافقوني في مشواري الجامعي وإلى كل من ساعدني من
قريب أو بعيد، وخاصة الأساتذة الكرام ومنهم الأستاذ المشرف الذي لم يبخل
علينا في تقديم يد العون في كل صغيرة وكبيرة.

سارة




إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأخي العزيز الذي هو بمثابة الأب الثاني وكل أفراد أسرتي وإلى الأصدقاء المرافقين لي في مشواري الجامعي.

وإلى كل الأساتذة الكرام على تفانيهم في نقل المعلومة إلينا وخاصة الأستاذ المشرف الذي لم يبخل في تقديم يد المساعدة لنا في كل حين.

فاطمة الزهراء



قائمة المحتويات:

I.....	شكر
II-III.....	إهداء
VI.....	قائمة الأشكال والجداول
V.....	الملخص:
أ.....	مقدمة:
الفصل الأول: تشخيص ظاهرة التهرب والغش الضريبي على التحصيل الضريبي	
1.....	تمهيد:
2.....	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتهرب والغش والتحصيل الضريبي.
2.....	المطلب الأول: ماهية التهرب والغش الضريبي.
2.....	الفرع الأول تعريف التهرب والغش الضريبي .
4.....	الفرع الثاني: أسباب التهرب الضريبي .
5.....	الفرع الثالث: العلاقة بين الغش والتهرب الضريبي وطرق محاربتة.
9.....	المطلب الثاني: ماهية التحصيل الضريبي .
9.....	الفرع الأول: مفهوم التحصيل الضريبي:
10.....	الفرع الثاني: إجراءات التحصيل الضريبي:
13.....	المطلب الثالث: اثار التهرب الضريبي .
13.....	الفرع الأول: اثار الاقتصادية والمالية :
14.....	الفرع الثاني: الاثار الاجتماعية والنفسية (البيسيكولوجية) :
14.....	الفرع الثالث: اثار التهرب والغش على فعالية النظام الضريبي :
15.....	المبحث الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في محاربة التهرب والغش الضريبي.
15.....	المطلب الأول: ماهية الرقابة الجبائية واهدافها.
16.....	الفرع الأول: مبادئ الرقابة الجبائية :
17.....	الفرع الثاني:الأهداف الجبائية
19.....	المطلب الثاني:دوافع الرقابة الجبائية :
20.....	الفرع الأول: الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريجات الجبائية:
20.....	الفرع الثاني: الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي :
20.....	المطلب الثالث: اشكال الرقابة الجبائية:
20.....	الفرع الأول: الرقابة الداخلية :
22.....	الفرع الثاني: الرقابة الخارجية :
22.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة

22	المطلب الاول الدراسات باللغة العربية
23	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية
24	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة
26	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت	
28	تمهيد
29	المبحث الأول: نظرة عامة عن مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
29	المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
33	المطلب الثاني : المديرية الفرعية للرقابة الجبائية
35	المطلب الثالث : ماهية مصلحة المراجعة الجبائية
37	المبحث الثاني: تطور الحصيلة الضريبية لمديرية الضرائب لعين تموشنت
37	المطلب الاول: الحصيلة الضريبية SALAIRES/IRG,IRG,IBS
39	المطلب الثاني: الحصيلة الضريبية TVA/TAP/IFU
41	المطلب الثالث : الحصيلة الضريبية العامة لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
43	خلاصة الفصل
45	خاتمة:
48	قائمة المصادر والمراجع:

قائمة الأشكال:

الصفحة	الشكل	الرقم
31	الشكل (01) : الهيكل التنظيمي المديرية الضرائب لولاية عين تموشنت.....	1
35	الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لمصلحة المراجعات الجبائية.....	2

قائمة الجداول:

الصفحة	الجدول	الرقم
5	الجدول (1-1): علاقة التهرب الضريبي بالغش الضريبي.....	1
7	الجدول رقم (2-1): يمثل العقوبات القانونية للتهرب الضريبي في القانون الجزائري.....	2
37	الجدول رقم (2-1)نسب تطور الحصيلة الضريبية للضريبة على الدخل الاجمالي للأجور والمرتببات للفترة (2017-2021).....	3
38	الجدول رقم:02-02 نسب تطور الحصيلة الضريبية للضريبة على الدخل الإجمالي.....	4
39	الجدول رقم (3-2) نسب تطور الحصيلة الضريبية للضريبة على أرباح الشركات.....	5
39	الجدول رقم (04-02) نسب تطور الحصيلة الضريبية للضريبة الجزائرية الوحيدة.....	6
40	الجدول رقم02-05 نسب تطور الحصيلة الضريبية للرسم على النشاط المهني.....	7
40	الجدول رقم02-06 نسب تطور الحصيلة الضريبية للرسم على القيمة المضافة للفترة (2017-2021).....	8
41	الجدول رقم03-07 نسب تطور الحصيلة الضريبية العامة لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت للفترة (2017-2021).....	9

الملخص :

يعتبر تحصيل الضرائب من أهم موارد الخزينة العمومية والإنفاق العام، وهو وسيلة لتمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية، ويترتب عن انتشار ظاهرة الغش والتهرب الضريبي التي تهدف إلى التملص من دفع الضرائب آثار سلبية تمس الاقتصاد الوطني من عدة جوانب كالتأثير السلبي على المنافسات التربوية، الأمر الذي ينعكس سلباً على المكلفين الذين يحرصون على أداء التزاماتهم الضريبية ويعود الغش والتهرب الضريبي إلى عدة أسباب تذكر منها عدم استقرار النظام الجبائي الجزائري، وكذا نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة ، ضف إلى ذلك نقص في الإمكانيات المادية والفنية للإدارة الجبائية

قمنا بالدراسة الميدانية على مستوى مديرية الضرائب بعين تموشنت على مستوى فرع الرقابة الجبائية و ذلك لدراسة تأثير الغش والتهرب الضريبي على التحصيل الضريبي لولاية عين تموشنت.

الكلمات المفتاحية: الضريبة، الغش والتهرب الضريبي ، التحصيل الضريبي، الرقابة الجبائية

Résumé

La collecte des impôts est considérée comme l'une des ressources les plus importantes du trésor public et des dépenses publiques, et c'est un moyen de financer diverses activités économiques. La propagation du phénomène de la fraude et de l'évasion fiscales, qui vise à éluder le paiement des impôts, a des effets négatifs affectant l'économie nationale sous plusieurs aspects, tels que l'impact négatif sur les concours éducatifs, qui se reflète négativement. Les contribuables soucieux de s'acquitter de leurs obligations fiscales. La fraude et l'évasion fiscales sont dues à plusieurs raisons, dont l'instabilité du système fiscal algérien , ainsi que le manque de sensibilisation fiscale des contribuables, en plus du manque de capacités matérielles et techniques de l'administration fiscale.

Nous avons mené une étude de terrain au niveau de la Direction des Impôts d'Ain Temouchent au niveau de la direction du contrôle des impôts afin d'étudier l'effet de la fraude et de l'évasion fiscale sur le recouvrement des impôts dans la wilaya d'Ain Temouchent.

Mots-clés : fiscalité, fraude et évasion fiscales, recouvrement des impôts, contrôle fiscal Tax

abstract

Tax collection is considered one of the most important resources of the public treasury and public spending, and it is a means of financing various economic activities. The spread of the phenomenon of fraud and tax evasion, which aims to evade paying taxes, has negative effects affecting the national economy in several aspects, such as the negative impact on educational competitions, which is reflected negatively. Taxpayers who are keen to perform their tax obligations. Fraud and tax evasion are due to several reasons, including the instability of the Algerian tax system, as well as the lack of tax awareness among taxpayers, in addition to the lack of material and technical capabilities of the tax administration.

We conducted a field study at the level of the Tax Directorate of Ain Temouchent at the level of the tax control branch in order to study the effect of fraud and tax evasion on tax collection in the wilaya of Ain Temouchent.

Keywords: tax, tax fraud and evasion, tax collection, tax control

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الضرائب من أهم الموارد المالية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها والتمثلة في الإستقرار السياسي والإقتصادي وكل مجالات التنمية وهذا الإستقرار مرهون بمدى إستجابة المكلفين لواجباتهم بدفع الضرائب المفروضة عليهم ، إلا أنهم يسعون دائما إلى محاولة تجنبها سواء بالطرق القانونية المشروعة أو غير القانونية. لذلك يتجهون إلى العديد من الطرق التهريبية والغش لأنهم يعتبرون الضريبة نوع من القيود التي تمنعهم من ممارسة حقوقهم الإقتصادية فأفضل وسيلة لهم هي التملص والغش الذي يعتبر أخطر المظاهر التي تقف أمام رفع ميزانية الدولة ومما يؤدي إلى التأثير سلبا على الحياة الإجتماعية وتراجع مكتسبات الدولة لتصبح عاجزة أمام تلبية حاجيات مواطنيها مما يؤدي إلى الإخلال بالنظام الضريبي السائد.

الإشكالية:

ومن خلال هذا العرض يمكن أن نطرح إشكالية بحثنا عن طريق طرح السؤال الجوهرى التالي: ماهو تأثير ظاهرة التهرب والغش الضريبي على التحصيل الضريبي في الجزائر؟

و يتفرع عن هذا السؤال الجوهرى الأسئلة الجزئية التالية:

- ماهو المقصود بالتهرب و الغش الضريبي وماهى أساليبه ؟

- ماهو المقصود بالتحصيل الضريبي وماهى طرق وإجراءاته؟

الفرضيات:

من أجل الإجابة على إشكالية بحثنا هذا فقد قمنا بصياغة الفرضية التالية:

-تؤثر ظاهرة التهرب و الغش الضريبي على التحصيل الضريبي وعلى وفرة الضريبة .

أسباب إختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره نذكر:

1. المبررات الموضوعية

نظرا لما تؤديه الضريبة من أهمية في تدعيم المتعسان الدولة وتثبيت فعالية النظام الضريبي الحالي، حاولنا تسليط الضوء على ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي اللتان تعدان خطيرتين جدا والرقابة الجبائية باعتبارها الية لحماية المال العام وذلك من خلال:

- اعتبار الضرائب أحد الموارد المالية الداخلية والهامة للدولة في تنمية النفقات العامة.
- نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين من خلال تجسيد ثقافة الضريبة تعود بالفائدة على الإقتصاد الوطني وبالتالي على المواطنين وليست عنا فقط.
- زيادة نفسي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي مما أصبحت تشكل خطرا كبيرا في حرمان الخزينة العمومية من مواردها .

2. المبررات الذاتية: الرغبة الشخصية في محاولة الإلمام بالية الرقابة الجبائية الجزائرية

وتوضيح الدور الذي تلعبه في مكافحة التهرب والغش الضريبي من الجانب العملي والدراسات الميدانية، في سبيل دفع الباحثين لإعطاء هذا الموضوع حقه والتركيز على الرأى الدراسات الجبائية بالجوانب العملية أكثر من النظرية.

أهداف البحث وأهميته:

-تتجلى أهمية البحث في دور التحصيل الضريبي باعتباره أداة فعالة لتزويد الخزينة العمومية بالأموال اللازمة للإنفاق العمومي، كما تتجلى أيضا الآثار السلبية للتهرب والغش الضريبي و انعكاساتها على أموال الدولة .

-إبراز أهمية الرقابة الجبائية في محاربة ظاهرة التهرب والغش الضريبي .

حدود البحث:

تمت الدراسة بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت.

مدة التريص من 2023/02/04 إلى 2023/03/21.

منهج البحث:

لقد تم الإعتماد في بحثنا على المنهج الوصفي و التحليلي لأنه يعتمد على مفاهيم أدبية وفي الفصل التطبيقي على دراسة حالة لمعرفة نماذج عن التهرب والغش الضريبي وكيفية اللجوء إليه.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في انجاز هذا البحث نذكر:

- عدم إمكانية الحصول على المعلومات الكافية من طرف المديرية الفرعية للضرائب.
- قلة المراجع المتعلقة بالدراسات السابقة.

الفصل الأول:

تشخيص ظاهرة التهرب والغش
الضريبي على التحصيل الضريبي

تمهيد:

تعمل الدولة جاهدة للمحافظة على إيراداتها العامة وضمان وفرة الأموال في الخزينة العامة للدولة وخاصة الإيرادات من الضرائب والرسوم، والتي تعتمد عليها في تمويل جزء كبير من التنمية لذلك فإنها تقوم بسن التشريعات الضريبية الضرورية لضمان وفرة الضريبة من جهة، ومن جهة أخرى لضمان حقوق المكلفين بالضريبة، لكن هذه المهمة دائماً تصطدم بإشكالية لجوء الافراد الى ظاهرة التهرب والغش الضريبي من اجل التملص من دفع ما عليهم من ديون اتجاه الدولة. وان هذه الظاهرة قد اثرت على الحصيلة الضريبية، وبالتالي على برنامج الدولة في التنمية. وهذا ما سوف نتطرق اليه في هذا الفصل عن طريق ابراز مفهوم هذه الظاهرة ونتائجها على الحصيلة الضريبية. وقد قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتهرب والغش والتحصيل الضريبي
- المبحث الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في محاربة التهرب والغش الضريبي.
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتهرب والغش والتحصيـل الضريبي.

ان استفحال ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي أصبحت من أكبر انشغالات الدولة والباحثين في ميدان التشريع الجبائي، كونها أخذت بعدا وطنيا ودوليا للتهديد الذي تتعرض له كل من المصالح الاقتصادية الاجتماعية والمالية للبلاد، لذا فإنه من الضروري الإحاطة لمختلف الجهود والمحاولات الرامية للوصول الى تعريف دقيق لكل منهما وفهم طبيعتهما، بغية تكوين ولو صورة بسيطة حول هذه الظاهرة، وهذا ما سنحاول تناوله من خلال المطالب التالية.

المطلب الاول: ماهية التهرب والغش الضريبي.

-يشكل كل من التهرب والغش الضريبي وسيلتين يلجا اليهما من اجل عدم دفع حقوق الملتقات على عاتقه ونظرا للتداخل الكبير بينهما ،سنحاول توضيح مفهوم كل واحد منهما وفق الفروع التالية :

الفرع الاول:تعريف التهرب والغش الضريبي .

اولا: التهرب الضريبي

1-التهرب الضريبي هو ذلك السلوك الذي من خلاله يحاول المكلف القانوني عدم دفع الضريبة عليه كليا أو جزئيا دون أن ينقل عبئها إلى شخص آخر ولتحقيق ذلك يتخذ المكلف القانوني عدة طرق وأساليب قد تكون مشروعة أو غير مشروعة.¹

2-يعرف التهرب الضريبي على أنه محاولة الممول التخلص من الضريبة، عدم الإلتزام القانوني بأدائها بحيث يسعى الملتزم بدفع الضريبة إلى التخلص منها دون ارتكاب أية مخالفة لقانون الضريبة.²

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستخلص أن ظاهرة التهرب الضريبي تضم في طياتها نوعين من التهرب.

¹ناصر مراد. التهرب والغش الضريبي في الجزائر. دار قرطبة. الجزائر . الطبعة 02 . سنة 2009 ص 07

²طارق انماج. المالية العامة، دار صفاء، عمان .الأردن . 1999، ص84

التهرب المشروع وهو الظاهرة التي من خلالها يجتهد المكلف بشتى الطرق والأساليب لتجنب أداء بعض الضرائب المستحقة كلية دون مخالفة القانون الضريبي من خلال الإستفادة من الثغرات الموجودة في التشريعات وهذا بفعل النظام أو كذلك أحكامه وصياغة قوانينه. كما نجد كذلك التهرب غير المشروع المتمثل في الغش الضريبي الذي يمتاز بمخالفة صريحة وانتهاك القانون من طرف المكلف و استخدامه لكل وسائل الغش والإحتيال.¹ انزعوا هذا التهميش لان هذه الفقرة هي استنتاجكم كما تقولون معناه حتى الاستنتاج منقول

ثانيا: الغش الضريبي:

-تعريف الغش الضريبي : تعددت آراء وتعاريف الباحثين في ظاهرة الغش الضريبي إذا من الصعب إعطاء تعريف شامل نظرا لإختلاف الزوايا التي ينظر إليها كل باحث لذلك سنقوم بتقديم بعض التعاريف لهذه الظاهرة.

01/تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE:

الغش الضريبي هو الاجراء الذي ينطوي على الإنتهاك العمدي المتعمد للهروب من الضرائب الواجب الالتزام بها من طرف المكلف بالضريبة.²

02/تعريف قانون الإجراءات الجبائية: يتمثل الغش فيما يلي :

ممارسة نشاط غير مصرح به.

إنجاز عمليات شراء وبيع البضائع دون فاتورة خاصة بالبضائع وذلك مهما كان مكان حيازتها أو خزنها أو إستيادها.

. تسليم فواتير أو سندات أو أي وثيقة لا تتعلق بعمليات حقيقية.

¹ محمد طاقة، هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة . عمان . سنة 2010 ص118.

²Eric bocquet, Rapport du sénat, l'évasion fiscal des capitaux et des actifs hors de France et incidences fiscales, Juillet 2012, p13

. نقل تقييدات حسابية خاطئة أو وهمية عمدا في الوثائق المحاسبية التي يكون مسكها اجباريا بمقتضى القانون الإجباري.¹

وعليه فالغش الجبائي هو تصرف غير مشروع يتمثل في عدم احترام للقانون وهو عدم احترام ارادي لأنه انتهاك لروح القانون وإرادة المشروع. فالغش بذلك يفترض مخالفة مباشرة وإرادة الكلف للقواعد الصادرة من الإدارة الضريبية.²

الفرع الثاني: أسباب التهرب الضريبي

هناك عديد الأسباب التي تجعل المكلف يتهرب ضريبيا لذكر منها أربعة أسباب محورية :

أ- أسباب متعلقة بالتشريع الضريبي: تعد من الأسباب الرئيسية المساعدة على التهرب والغش الضريبي هو تعقد التشريعات الضريبية بسبب كثرة القوانين المدرجة من سلة الأخرى وتشابكها وتعدد نسب الضرائب والرسوم

والملاحظ أن زيادة واتساع مجال التهرب والغش الضريبي يكون حسب كيفية تنظيم القانون للضريبة، وهذا مرتبط إلى حد كبير بتخلف وعدم استقرار التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي وهذا بدوره يؤدي الى كثرة التعديلات في التشريعات الضريبية، وهو ما يؤثر على ربط وتحصيل الضريبة، وهذا في الأخير يقود الى الاستهانة بقدرة وكفاية أجهزة الدولة المالية والضريبية في إقناع الأفراد المكلفين أو الضغط عليهم، ومن ثمة عجزها عن مكافحة حالة التهرب والغش الضريبي³

ب- أسباب اقتصادية: هناك أسباب اقتصادية كثيرة ومتعددة يمكن أن تساهم في زيادة التهرب والغش الجبائي، فاذا كانت الظروف مواتية للاقتصاد بحيث يصل الى حالة انتعاش وازدهار، فان هذا يساعد في ارتفاع نسبة المبادلات التجارية وانتعاش الأسواق وتزداد المداخيل وبذلك ينخفض نسبيا حجم التهرب الضريبي⁴

¹ قانون الإجراءات الجبائية، مرجع سابق

² فروط حبنينة . دور الرقابة الجبائية في مكافحة الغش الضريبي، أطروحة دكتوراه. قانون إجراءات الجبائية مادة 36. كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة 2 ، سنة 2018-2019. ص 25

³ غازي عناية، النظام الضريبي في الفكر المالي والإسلامي دراسة مقارنة، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ، 2003 ص 344

⁴ المرسي سيد حجازي، مبادئ الاقتصاد الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 2000 ، ص 97

ت- أسباب سياسية: للأسباب السياسية دور هام في التهرب الضريبي، حيث دائما ينظر المكلف إلى سياسة الدولة المتبعة في إنفاق الحصيلة الضريبية كانت تتفق في وجوه تعود على الأفراد بالمنفعة، ويشعر المكلف أن ما يدفعه يعود عليه بالفائدة، فسوف يقل تهريه الضريبي وإذا ثبت العكس أي أن الدولة تبدد حصيلة الضرائب في وجوه تعود عليه بالنفع فسوف يدفعه ذلك إلى التهرب من دفعها.¹

الفرع الثالث: العلاقة بين الغش والتهرب الضريبي وطرق محاربتة.

أولا: العلاقة بين الغش والتهرب الضريبي:

فيما يتعلق بالعلاقة التي تربط التهرب الضريبي بالغش الضريبي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول (1-1): علاقة التهرب الضريبي بالغش الضريبي.

الغش الضريبي	التهرب الضريبي	
تجنب الضرائب عن طريق عدم الإفصاح معلومات كاملة ودقيقة.	التخطيط المقصود للأحداث والمعاملات لتجنب دفع الضرائب.	هدف المكلف بالضريبة
غير قانوني، جريمة جنائية ومخالفات مدنية.	غير قانوني حيث يمكن إهمال المعاملات إذا تم الطعن فيها بنجاح.	الإلتزام بالقانون
فرض: غرامة مع امكانية الحبس، فوائد، بالإضافة إلى الضرائب والعقوبات المدنية.	فرض الفوائد ، بالإضافة إلى الضرائب المستحقة والعقوبات المحتملة.	العقوبات

¹ بوعون يحيى نصيرة الضرائب الوطنية والدولية، مطبعة الأوراق الزرقاء الدولية الجزائر 2010، ص 174

المصدر: سومية تومي، منصور بن أعمار، السلوك الجبائي للمكلف بالضريبة ومدى تأثيره على كفاءة وفعالية الإدارة الجبائية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، المجلد 13، العدد 01، 2019، ص 06.

ثانيا: طرق مكافحة الغش والتهرب الضريبي:

نظرا للخطورة التي يشكلها التهرب الضريبي على النظام الضريبي وآثاره السلبية المباشرة وغير المباشرة فإن الدولة التي تبني سياسات أكثر صرامة فيما يخص المهريين من دفع الضرائب.

1/ إجراءات وتدابير وقائية: وتتمثل في¹

أ. نظام تحليل المخاطر:

من أجل برمجة مجددة للمكلفين للرقابة الجبائية وجب استخدام وسائل إدارة الخطر الذي يسمح بتصنيف المكلفين بالضريبة حسب درجة الشفافية الضريبية، ويأخذ بعين الاعتبار عدا النظام المكلفين الذين يمثلون للقانون حيث يعالجوا معالجة تفاضلية، فدرجة الشفافية تقاس على أساس الإمتثال الضريبي بدلا من نتائج الرقابة.

ب. تحسين وتنظيم مصلحة الرقابة الجبائية:

من أجل تحسين وتحقيق أهدافها يجب على الإدارة الجبائية إعتداد على مجموعة من المحققين أكفاء وذوي المصداقية، ويجب أن يكون هؤلاء المحققين مدرسين على جميع التحقيقات المالية والقانونية وهذه التخصصات ذات صلة بالقضايا الحساسة ومن الضروري على الإدارة الجبائية رفع من عدد المحققين الجبائيين وتزويد الإدارات الجهوية بفرق البحث والتحري ووجود هذه الفرق من شأنه أن يكون عاملا أساسيا في ردع وكبح هذه الظاهرة.

¹ناصر شارفي، سامي مباركي، الغش الضريبي في الجزائر أشكاله وسبل مكافحته، العدد 48، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص 294-296

ج . جباية الإقتصاد الغير رسمي:

يعتبر الإقتصاد الرسمي من بين أهم إنشغالات الحكومة وخاصة من الحانب السياسي والضريبي لأن انتشار هذه الظاهرة يفوت على الإقتصاد الوطني والخزينة العمومية إيرادات هامة يعمل كذلك الإقتصاد الغير الرسمي على ابقاء معدلات ضريبية عالية على الوحدات الرسمية.

خلق علاقة ثقة بين الإدارة والمكلفين:¹

يتسنى تحقيق الثقة عبر تكوين أعوان لتفادي الإستخدام الخاطيء للقوانين والنصوص التشريعية ، وهو ما يحد من عدد المنازعات وكذلك ظاهرة السلوك المنحرف للمكلفين واللجوء إلى التهريب الضريبي، ويجب العمل على إعلام وفهم مكلفين بأن ماتدفعونه سوف يرجع إليهم في شكل خدمات.

2/ الوسائل القانونية العقابية:

إلى جانب إجراءات والوسائل السابقة ، والتي تعتبر إجراءات إستباقية لمنع حدوث ظاهرة التهريب الضريبي، فقد أضاف المشرع الجزائري مجموعة من الوسائل الردعية والعقابية في حال تمادي البعض في الإخلال بالقانون والتهريب العمدي من أداء الضريبة المكلف بها حيث تتضمن الوسائل القانونية والعقابية بالأساس عقوبات مؤسسة ومنظمة تتدرج حسب نوع وحجم التهرب الضريبي ودرجة خطورته على الإقتصاد الوطني.

الجدول رقم (1-2): يمثل العقوبات القانونية للتهرب الضريبي في القانون الجزائري.

الحبس	الغرامة الجزائية	قيمة المبلغ المتهرب منه	نوع الضرائب
-	من 50 إلى 100 ألف دج	اقل من 100 ألف دج	الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المادة
من 02 إلى 06 أشهر	من 100 إلى 500 ألف دج	من 100 ألف إلى مليون دج	303 الرسوم و الأعمال

¹ناصر شارفي -سامي مباركي، الغش الضريبي في الجزائر وسبل مكافحته، ص291-296

من 06 أشهر إلى 2 سنة.	من 500 ألف إلى 2 مليون دج	من مليون إلى 5 مليون دج.	
من 02 سنة إلى 05 سنة.	من 02 مليون إلى 05 مليون دج.	من 5 مليون دج إلى 10 مليون دج.	
من 05 سنة إلى 10 سنة.	من 05 مليون إلى 10 مليون دج.	أكثر من 10 مليون دج.	
من 6 أيام إلى 6 أشهر	-	دون ذكر المبلغ	الضرائب الغير مباشرة
العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات م 209 و م 210.		دون ذكر المبلغ	المادة 530 المادة 531 المادة 532
من سنة إلى 5 سنوات.	من 50 الف إلى 200 ألف دج.	دون ذكر المبلغ غير أنه في صورة الإخفاء. يشترط تطبيق العقوبات المذكورة أن يتجاوز الإخفاء عشر المبلغ الخاضع للضريبة أو مبلغ 10 آلاف دج.	

المصدر: حساني بن عودة آخرون ، جهود الجزائر في مكافحة التهريب الضريبي لدعم التنمية الاقتصادية ، مرجع سبق ذكره ، ص 64.

المطلب الثاني: ماهية التحصيل الضريبي.

بما ان اخر مرحلة تحويل الدين الجبائي من عاتق مكلف الى خزينة الدولة هي مرحلة التحصيل الضريبي وهذا وفق مبالغ محددة ومواعيد متفق عليها من خلال اجراءات وطرق خاصة وكلاسيكية ومجددة التي سوف نتطرق لها عبر الفروع التالية:

الفرع الاول: مفهوم التحصيل الضريبي:

تعددت تعاريف التحصيل الضريبي على مر الأزمنة وإختلاف أزمت إقتصادية حيث سوف نتطرق إلى إستعراض بعض التعاريف نذكر منها :

01- يمكن شرح تعريف التحصيل الضريبي على أنه مجموعة العمليات التي ترمي إلى نقل مبلغ الضريبة من ذمة الممول إلى الخزنة العامة إلى استيفاء الدولة لدين الضريبة.¹

02- أما هناك تعريف آخر فالتحصيل الضريبي يتمثل في مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة المالية في سبيل وضع قوانين والأنظمة الضريبية موضع التنفيذ وبالتالي إيصال حاصلات الضرائب إلى خزينة الدولة.²

03- كما عرف أيضا على أنه عملية جمع حقوق ضريبية مدفوعة للخزينة العمومية وهذا من طرف قابض الضرائب وبعد أن يحرر المكلف بالضريبة نفسه من دينه الضريبي الواقع على عاتقه في المواعيد المحددة له من طرف الإدارة الضريبية.³

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج ان التحصيل الضريبي هو مجموعة من القوانين الادارية التي تقع على مجموع العمليات التي تظهر بموجب نصوص قانونية وتشريعية و تنظيمية المطبقة على عمليات هادفة الى نقل مبالغ الضريبة من جيوب المكلفين الى صناديق الخزينة باعتبار خزينة الدولة وجيوب رعايتها

¹ منصور ميلاد يونس ، مبتدء مالية عامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، مصر ، 2004 ، ص173.

² عالي زعدود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2006 ، ص190

³ Michel bouvier . introduction au droit fiscal général et à la de l'impôt .LGDJ , L'extenso édition . 10^Eédition .Paris . France. P84

الفرع الثاني : إجراءات التحصيل الضريبي:

أولاً: تكوين الملف¹

يقوم أشخاص مهما كانت صفتهم طبيعيين أو معنويين لتكوين ملف يودع لدى مفتشية الضرائب التابعة للمنطقة التي يزاولون بها نشاطهم ويتضمن الملف مايلي:

بالنسبة للأشخاص الطبيعيين:

- شهادة ميلاد الأصلية.
- شهادة إقامة.
- نسخة من عقد الكراء أو الملكية.
- طلب خطي للوضعية الجبائية.
- تقرير محضر القضائي.

بالنسبة للأشخاص المعنويين:

- شهادة الميلاد الأصلية للمسير وشركاته.
- طلب خطي للوضعية الجبائية.
- هيكل المؤسسة.
- عقد للكراء أو الملكية.
- شهادة الإقامة للمسير وشركاته.
- تقرير المحضر القضائي.

ثانياً: إخضاع المكلف لنظام جبائي معين:

هناك نوعين من الأنظمة الجبائية في الجزائر ، وهما النظام الحقيقي والنظام الجزافي، يتم اختبار النظام المناسب للمكلف حسب طبيعة النشاطات التي يمارسها ، إذا كان الملف عبارة عن شخص معنوي أو مستورد أو بائع جملة فإنه يخضع تلقائياً لنظام الحقيقي، أما بالنسبة للنشاطات

¹ عبد المجيد قدرى ، دراسات في علم الضرائب ، دار الجاريزي للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ، ص67

الأخرى فيكون تحديد نظام الإخضاع حسب رقم الأعمال المحقق الذي يكون وفقا لطبيعة النشاط.ومن اهم الانشطة المطبقة عليها نذكر منها:

1. النشاط التجاري:

إذا تعدى رقم أعمال محقق فإن المكلف سوف يخضع لنظام حقيقي وفي حالة عدم تحقيق ذلك الرقم سوف يخضع لنظام الحوافي.

2. النشاط الصناعي:

إذا تعدى رقم أعمال محقق سوف يعرض عليه النظام الحقيقي أما إذا كان أدنى من ذلك يخضع لنظام الحوافي كي يتم تسجيل المكلف لنظام الحوافي.

ثالثا: تحضير الإشعار بالدفع وتحصيل الضرائب:

تقوم مفتشية الضرائب بتحضير وارسال إشعار بالمكلف الذي يقوم بالتوجه إلى القياضة بعد حصولها على هذا الإشعار والذي يخص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح شركات وتقوم مفتشية الضرائب بارسال هذا الإشعار سنويا في شهر جانفي من السنة الموالية للسنة التي يتم فيها تحقيق الدخل من طرف المكلف الذي يقوم بملى وثيقة تسمى 601 وإعادتها قبل 01 / 04 من السنة التي تتم فيها تحقيق الدخل ، وبعد إيداعها من طرف المكلف تقوم مفتشية الضرائب بنقل المعلومات إلى وثيقة أخرى تسمى .PREMATRICEمدون عليها الاسم واللقب والرقم الجبائي ومبلغ الدخل والغرامة والعنوان ثم تبعث للمفتشية وثيقة 601 إلى المركز ميكانوغرافي الذي يقوم بنقل المعلومات الموجودة عليه وحساب الضريبة على وثيقة تسمى الإشعار بالدفع ، وعند وصول الإشعار بالدفع الى قيادة الضرائب تقوم بتقديم هذا الإشعار إلى أمين الصندوق الموجود في مصلحة الدفع أين يكون المكلف قادرا على الدفع بالطرق الآتية:¹

• . الدفع نقدا :

وفيها يقوم أمين الصندوق بتحرير وثيقة تسعى وصل إستلام وتكون مختومة بطابع القياضة والتي تثبت الدفع المالي للمكلف وتضمن هذه الوثيقة البيانات التالية:

¹ عبد المجيد قدرى،دراسات في علم الضرائب، ص67.

. الرقم الجبائي.

. مبلغ غرامة التأخر نوع الضريبة المدفوعة.

• . الدفع عن طريق الشيك أو الصك البريدي:

وفيها يقوم أمين الصندوق بتحرير وصل إستلام الذي يتبث إستلام أمين الصندوق لشيك بمبلغ ضريبة ، هذا الوصل يكون مختوما بطابع القياضة ثم يقوم بإرسال الشيكات إلى خزينة الولاية بوثيقة تسمى التي تقوم بتحويلها الي البنك المركزي.

الفرع الثالث: طرق التحصيل الضريبي

للتحصيل الضريبي نوعين حسب الحالة التي يكون بها المكلف نذكر منها:¹

1-التحصيل الودي (الطريقة العادية) يتمثل التحصيل الودي في استيفاء الديون العمومية

بصفة تلقائية من طرف المكلف بالضريبة بعد ادراج الجداول الضريبية من طرف قابض الضرائب، فيقوم المكلف بالضريبة بالتقرب من مصلحة

الضرائب لتسديد ديونه الجبائية الواقعة على كاهله، وعلى المكلف بالضريبة التقيد بمواعيد التحصيل وحضوره طواعية لإبراء ذمته المالية، فالتحصيل الودي يخدم مصلحة الطرفين فهو لا يدفع الإدارة الجبائية الى متابعة ومطالبة المكلف بالدفع، كما يتجنب هذا الأخير من دفع الغرامات الناتجة عن عملية التسديد في الأجل القانونية والتي تثقل كاهل المكلف بالضريبة اذا كان تمتد مهلة التحصيل الودي من تاريخ الخروج للتحصيل ويكون عادة اليوم الذي وصلت فيه الأوراد إلى القباضة إلى تاريخ وجوب الأداء وهو التاريخ الذي تنتهي فيه مهلة التحصيل الطوعي.

2- التحصيل الجبري (الطريقة غير العادية) عند استحالة استيفاء الإدارة الضريبية لدين

الضريبة من مال المكلف تلجأ إلى الطريقة الثانية وهي التحصيل القسري أو الاجباري، وفي هذه الحالة فإن إدارة الضرائب تقوم بتحصيل بين الضريبية بقوة القانون وفي بعض الأحيان الاستعانة بالقوة العمومية وليس بإرادة المكلفين، هذه الطريقة لها العديد من الأليات والأنماط وتختلف من دولة إلى أخرى فقد تكون عن طريق الحجز على أموال المدين بالضريبة وبيعها في المزاد العلني من أجل

¹ حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1992، ص 44

استيفاء دين الضريبة وكل الحقوق العامة، وقد تصل إلى حد الاكراه البدني بالحبس لمدة معينة اذا كانت هناك طرق تعليمية ومخالفات خطيرة للقانون، كما قد تتخذ في شكل حرمان المكلف بالضريبة من استخراج بعض الوثائق الإدارية وممارسة بعض الأنشطة التجارية، كما تشير إلى أن قيمة الضريبة المستحقة تعد دينا امتيازي يجب الاستيفاء من أموال المدين بها عند انتقال الملكية منه الى اشخاص اخرين (حالة التركة مثلا)¹

المطلب الثالث: اثار التهرب الضريبي .

يترتب عن التهرب الضريبي اثار هامة جدا وضارة بمالية الخزينة العامة ونذكر منها ليس على سبيل الحصر بل على سبيل المثال²

الفرع الأول: اثار الاقتصادية والمالية :

للتهرب الضريبي عديد الاثار وعلى كل المجالات الاقتصادية و المالية وحتى المجال الاجتماعي و النفسي وسوف نتطرق اليها بالتفصيل كما يلي:

1-الاثار الاقتصادية: للتهرب الضريبي اثار اقتصادية عديدة نذكر منها:

-كبح روح المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية حيث نجد ان درجة الامتياز عن المؤسسات المتهربة منها على حساب التي تقوم بواجباتها الضريبية ،فالمؤسسات التي تبحث عن تعظيم ارباحها باستعمال انجح الطرق لانها تجد ان التهرب الضريبي من انجح الوسائل لتعظيم ربحها وبصفة سريعة .مثال على ذلك المؤسسات الخاصة حيث نجد انها تريد الاحتفاظ باموالها دون ان يمسه اي انقطاع ضريبي.

-يخل الغش و التهرب الضريبي بقاعدة حرية المنافسة وذلك لغايات الحماية الضريبية .

ب-الاثار المالية : للتهرب الضريبي اثار اقتصادية نبرر اهمها كما يلي:

¹ يوسف ،قاشي محاضرات في مقياس المنازعات الجبائية مقدمة لطلبة السنة أولى ماستر محاسبة وتدقيق كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ألكلي محند أولحاج البويرة، 2014-2015، ص 24

²سمير بوعكاز،مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي،اطروحة دكتورا ،جامعة بسكرة،2014-2015من ص37/35.

-الخسارة في الخزينة العمومية وفقدانها حصيلتها المعتبرة من المداخل المتوقعة من وراء الحصائل الضريبية مما يؤدي الى ارتفاع نسبة الديون كطريقة تنتجها الدولة لسد الفراغ الكبير المالي الذي يسببه الهرب الضريبي في الخزينة المالية .

-اختلال التوازن ميزانية الدولة.

الفرع الثاني: الاثار الاجتماعية والنفسية (البيكولوجية) :

يؤثر التهرب الضريبي اجتماعيا ونفسيا من خلال :

-عدم المساوات في التهرب الضريبي يخل اخلايا كبيرا بفكرة العدالة في توزيع الضرائب اذ يتحمل العبئ الاكبر منها دائما المكلفين الذين لا يستطيعون التهرب او الحريصون على اداء واجبهم الاجتماعي و الوطني في اداء الضريبة .

-شعور غير القادرين على التهرب بعدم المساواة في دفع الضريبة مما يدفعه للتفكير بالتهرب مما يزيد من حدة عجز الميزانية وتدهور الحس الجبائي لدى المكلف .

-تدهور عامل الصدق في المعاملات .

-تعميق الفوارق الاجتماعية .

الفرع الثالث: اثار التهرب والغش على فعالية النظام الضريبي :

تعتبر ظاهرة التهرب الضريبي نتيجة لعدم فعالية النظام الضريبي،لذلك فان انتشار هذه الظاهرة دليل على عدم فعالية النظام الضريبي ،اذن في هذا المجال فان الغش الضريبي لا يحقق مبدا العدالة الضريبية ،ويبتعد عن التكافل الاجتماعي كما يقلص ايرادات المالية للدولة لذلك يعمل الغش الجبائي على عدم تحقيق الاهداف السياسية الضريبية المالية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يقلص من اهمية الضريبة

المبحث الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في محاربة التهرب والغش

الضريبي.

إن أي نظام مالي أو اداري لا تتوفر فيه رقابة صحيحة فعالة و منظمة يعتبر نظاما ناقصا ولا تختلف الرقابة في هذين النظامين عنها في النظام الجبائي ، ففي هذا الاخير تعد من بين الوسائل المجدية و المستعملة للغش عن مواطن التهرب الضريبي .

المطلب الاول : ماهية الرقابة الجبائية واهدافها.

تعريف الرقابة الجبائية .

-من اهم التعاريف الخاصة بالرقابة الجبائية نجد :

01-حسب Claude Laurent الرقابة الجبائية هي وسيلة التي تسمح للادارة الجبائية للتحقيق بان المكلفين بالضريبة ساهرين على اداء واجباتهم الجبائية و تصحيح الاخطاء الملاحظة¹
-التعريف الثاني:

02-حسب A.Hamimi الرقابة الجبائية هي تشخيص مضمون التقارير المحاسبة بما يتوقف مع القانون الجبائيو التحقق من هذا المضمون مع الاثبات و التصريحات المقدمة²
مما سبق يمكن تعريف الرقابة الجبائية على انها مجموعة من الاجراءات التي تنفذها الدراسة الجبائية من اجل تحقيق والمراجعة والتصريح الجبائي المتعلق بالمكلف الضريبي وكل هذا من اجل الحد من الغش الضريبي³.

¹Claude Laurent.control fiscal la vérification perssonnel .Edition .Bay ausaine .Paris .Annè1995P13.

²A.Hamimi leaudit.comptable rt financier.Ed.Berti .Alger Annè 2001P13.

³المادة 18،الفقرة الاولى ،قاون الاجراءات الجبائية ،ص10

الفرع الاول: مبادئ الرقابة الجبائية :

-تهدف الرقابة الجبائية الى المحافظة على الاموال العامة من الضياع بمختلف اشكاله خاصة التهرب الضريبي بغرض زيادة ايرادات الخزينة العمومية و توجيهها لتحقيق اهداف الدولة المنشودة ،و التي تؤدي الرقابة الجبائية وظائفها لا بد من توفر المبادئ الاساسية لها و المتمثلة في كل من :

01/اقامة نظام ضريبي محكم :

-يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الاساسية للرقابة الجبائية حيث تتعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بصفة عامة ومن بينها النظام الضريبي ،فيقدر ما يتوفر لديها من خيارات و كفاءات بقدر ما يستطيع الخبير الضريبي ان يلمس الحبكة الفنية في انظمتها الضريبية ،و يقدر ما يتاثر بالعوامل السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ،كما ان التهرب الضريبي يعود الى عدم احكام القوانين و التشريعات من حيث تعقد النظام الضريبي و عدم استقراره ولذلك يجب تحسين فعالية النظام الضريبي من خلال :

ا/تبسيط و تحسين التشريع الضريبي :حيث يتحقق ذلك من خلال تبسيط صياغة التشريع الضريبي حتى يتسنى للمكلفين فهمه اذ يجب ان تكون القوانين و النصوص التشريعية واضحة و سهلة الاسلوب بالاضافة الى ادراج مذكرات توضيحية للقوانين الضريبية بلغة بسيطة و سهلة في متناول عامة المكلفين بالضريبة للتقليل من احساسهم بتعقد التشريع الضريبي و اقناعهم به مما يؤدي الى الالتزام بواجباتهم الضريبية و عدم التهرب منها و اقناع افراد المجتمع بعدالة النظام الجبائي المطبق عليه لذا فان تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي عادل يجعل كل فرد يساهم في النفقات العامة حسب مقدرة التكلفة ،كما يقوالم بتصحيح اللامساوات الناتجة عن التوزيع الاول للدخول اضافة الى شمولية الرقابة الجبائية لكافة المكلفين بالضريبة.

ب/ترقية و تطوير الادارة الجبائية:ان التشريع الضريبي لا يكفي لمحاربة التهرب الضريبي مالم يرفق الجبائية فعالة ،حيث ان تقيبه التهرب الضريبي لا تقع على عاتق المشروع المالي و المكلف وحدهما و انما تقع كذلك على الادارة الجبائية ،التي يجب توفرها على مستوى عال من التطور و الكفاءة اضافة الى توفرها على الامكانيات البشرية و المادية اللازمة و التي تمكنها من اداء مهامها على اكمل وجه الا ان اليد العاملة لا تفي بالغرض اذا لم تكن ذات خبرة و كفاءة في الميدان و لذلك فمن

الضروري العمل على رفع من كفاءة الموظفين و تكوين الاطارات المتخصصة في مجال الجبائية ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التجديدات التي يشهدها النظام الجبائي كما تتمثل الامكانيات المادية في توفير الشروط الاساسية الادارية الجبائية.

من الاماكن عمل ملائمة تعطي انطبعا جيد لدى الموظفين ،اضافة الى توفير اجهزة الاعلام الالي ووسائل الاتصال الحديثة كما ينبغي تحفيز موظفي الادارة الجبائية من خلال رفع اجورهم و توفير الخدمات اللازمة لهم¹

الفرع الثاني: الأهداف الجبائية

أهداف الجبائية المتمثلة فيما يلي:

1- الهدف القانوني

تتمثل الأهداف القانونية للرقابة الجبائية في النقاط التالية:

1- ترسيخ مبدأ العدالة الضريبية أي اعتبار جميع المكلفين بالضريبة على قدم المساواة فيما يخص الالتزام بدفع الضرائب المفروضة عليهم عن طريق المنافسة بين المكلفين مما يدعوهم إلى أداء واجباتهم الجبائية.

2- مطابقة التصريحات المقدمة من طرف المكلفين المطالبين بها مع القوانين واللوائح الجبائية. واللجوء في حالة المخالفة أو إكتشاف الغش ومحاولة التهرب من دفع الضرائب المفروضة إلى تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في مختلف القوانين الجبائية²

3- إمكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة ومحاولة إيجاد حلول لها كما تساهم الرقابة الجبائية بشكل ملفت وكبير في زيادة المردودية وهذا بواسطة كشف الأخطاء

¹LE RECOUVERNEMENT DES CREANCES DE CONTROLE FISCAL ET LE RECOVERNOMENT CONTIEUX DES AMEENDES DES COMDAMNATIONS GUDISAILAIRES.COMUNICACION LA COMMISSION DES FINANCS .DU CONTROLE BUDGETAIRE RT DES COMPTES ECONOMIQUES DE LA NATION DU SENAT 309.

² وفاء شيعاوي الرقابة الجبائية و ضمانات المكلف بالضريبة جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر المجلة البحوث المجلد ، 11 العدد 02 ص ص 27-28

والتجاوزات التي تساعدها في معرفة الحقائق والإحصائيات وتقييم الآثار الناجمة من ذلك لاتخاذ القرارات السلبية في سياستها الجبائية¹

2- الهدف المالي والاقتصادي

تتمثل الأهداف المالية والاقتصادية للرقابة الجبائية في

1-المحافظة على الأموال العامة من التلاعب والسرقة، أي حمايتها من كل ضياع بأي شكل من الأشكال، هذا لضمان دخول إيرادات أكبر للخرينة العمومية، وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، إذ أن الأهداف الاقتصادية للرقابة الجبائية موجودة ضمن العلاقة المركبة بين الاقتصاد والضريبة

2- توسيع الوعاء الضريبي بتحصيل موارد إضافية وتوجيهها لأغراض اقتصادية بدلا من ضياعها عن طريق التهرب الضريبي

3- حماية الموارد الجبائية لميزانية الدولة، التي تشكل مؤشر لنجاح أو فشل الإدارة الجبائية في تحقيق المهمة التي أوكلت إليها²

3-الهدف الإداري

تؤدي الرقابة الجبائية دورها للإدارة الجبائية من خلال الخدمات والمعلومات التي تقدمها والتي تساهم بشكل كبير وحيوي في زيادة الفعالية والأداء ويمكن تحديدها في النقاط التالية:³

1- ان الإجراءات العامة المسطرة للرقابة الجبائية تهدف أساسا إلى إبطال الأساليب والتطبيقات التي تحكم الاختلالات التي تشوه قواعد المنافسة وتقلص من عدم تمويل

¹ - نجاة نوي فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر (1999/2003) مذكرة ماجستير في علوم الشهيير فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2003/2004، ص 63

² عباس عبد الرزاق، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي من خلال عملية الرقابة الجبائية على ضوء التشريع الجبائي الجزائري والمقارن دار الهدى الجزائر سنة 2012 ص 22

³ بلواضح الجيلاتي، سعيدي جي فعالية الرقابة الضريبية في مكافحة التهرب الضريبي - دراسة حالة مديرية الضرائب لولاية المسيلة خلال الفترة (2007-2012) جامعة محمد بوضياف السيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 12 سنة 2014 ص 34

- 2- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الضريبية من المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشكلات التي تتجم. ذلك. تحديد مدى كفاءة الأعوان والمراقبين الجبائيين أثناء أدائهم مهمة الرقابة الجبائية، وبالتالي الخزينة بالموارد الإضافية¹
- 3- تسمح عملية الرقابة الجبائية بإعداد الإحصائيات مثل نسب التهرب الضريبي اختيار الأفضل دائما للحصول على نتائج إيجابية.

4- الهدف الاجتماعي

تتمثل الأهداف الاجتماعية للرقابة الجبائية في النقاط التالية:²

- 1- ترسيخ الوعي الضريبي"، بين المكلفين لمحاربة التهرب الضريبي وتفاذي اللجوء للاحتيال والتزوير والإخفاء والتقصير وهي أهم الوسائل التدليسية التي تلجأ إليها المكلف للتخلص من الضريبة لاعتقاده بعدم أحقية الدولة في اقتطاعها من أرباحه
- 2- تحقيق العدالة الاجتماعية بصفة عامة والعدالة الجبائية بصفة خاصة بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء هدف أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قم المساواة أمام الضريبة.
- 3- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان منافسة نزيهة بين المتعاملين من خلال توسيع نطاق الرقابة الجبائية لتشمل جمي المتعاملين الاقتصاديين .

المطلب الثاني: دوافع الرقابة الجبائية :

اثر التطورات الاقتصادية المتزايدة اشتدت و ظهرت الحاجة الى الرقابة الجبائية لمواكبة هذه التطورات ،و هناك عدة اسباب تدفع الدارة الجبائية الى اجراء عملية الرقابة الجبائية نذكر:

¹ بن اماره منصور، مرجع سابق، ص 15

² مقاري عبد الرحمان شيخي بلال دور الإدارة الحياتية في تنمية التحصيل الضريبي عن طريق تفعيل الرقابة الجبائية في الجزائر، جامعة عمار اليحي الأوغاط، دراسات جيبائية، العدد 02 جوان 2013، ص 32

الفرع الأول: الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:

بما ان النظام الجبائي الجزائري كغيره من النظم الجبائية الحديثة نظام تصريحي ،يسمح للمكلف بالتصريح بمداخيله من خلال تقديم المعلومات المتعلقة بنشاطه و مداخيله على شكل تصريحات لادارة الجبائية لتحديد الوعاء الضريبي .

الفرع الثاني: الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي :

نظرا لاسباب متعددة يلجا بعض المكلفي بالضريبة الى التخلص او تخفيف العبئ الضريبي بشتى الطرق و الاساليب المشروعة و الغير المشروعة و هذا ما يعرف بالتهرب الضريبي لذلك فان عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من اولويات الادارة الضريبية و التي تتمثل في سلطات وصلاحيات واسعة تمارس عن طريق تقنيات مختلفة و متعددة على مختلف اصناف المكلفين و التي من بنها الرقابة الجبائية ،حيث تعد وسيلة ضرورية لمكافحة ظاهرة التهرب الضريبي ووسيلة ضمان مصلحة الخزينة العمومية

المطلب الثالث: اشكال الرقابة الجبائية:

نظرا لتزايد الكم الهائل للتصريحات الجبائية من قبل مكلفين التي تتطلب رقابة مما يتطلب من الادارة تنويع مخطط عملها ونشاطها وتأخذ في ذلك اشكالا لا بد من اتباعها في حدود ما هو مقرر في التشريعات المنظمة له وتأخذ الرقابة الجبائية نوعين سنستعرضهما في الفروع التالية :

الفرع الاول: الرقابة الداخلية :

وهي رقابة تتم داخل مكاتب من طرف الاعوان الادارة الجبائية من خلال تصفح لمختلف الوثائق وهذا دور مفتشي الضرائب التي تقوم هذا النوع من الرقابة وتأخذ الرقابة الداخلية بدورها صورتين اما ان تكون رقابة شكلية او رقابة على الوثائق .

أولاً: الرقابة الشكلية:

تتم الرقابة الشكلية عموماً على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص و المتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة وتنجز كل سنة وتعتبر كمرحلة أولى

وتعتبر الرقابة الشكلية أو العملية الرقابية تبدأ منذ استلام الإدارة الجبائية للتصريحات المودعة من قبل المكلفين وتتم مراقبتها بطريقة منظمة من خلال تصفح الشكلي¹

ثانياً: الرقابة على الوثائق:

هذه الأخيرة هي عكس الرقابة الشكلية التي تعتبر تمهيدية للرقابة على الوثائق حيث تتميز بالفحص الدقيق للتصريحات المقدمة ويكون على مجمل التصريحات المهينة حيث تتطلب احضار وثائق وسجلات المحاسبة وتقارن كل محتويات التصريح بالوثائق الملحقة به ومجموع المعلومات والوثائق التي يتم الحصول عليها من بعض الإدارات المتعلقة بالمعاملات والصفقات التي أبرمت بينها وبين المكلف بمعنى آخر هي فحص للتصريحات الجبائية المكتتبه وتجانسها مع المداخيل المصلح بها بالإضافة الى وثائق ومعلومات التي هي في حوزة المصلحة أما في حالة نقص أو غموض هنا يستطيع المحقق ان يطلب بعض المعلومات من طرف المكلف

01-طلب المعلومات :بموجب المهام و الامتيازات المختلفة من قبل القانون الجبائي للمحقق يمكنه ان يطلب من المكلف امداده ببعض المعلومات حول نقاط التي احتوتها التصريحات المقدمة و قد يتخذ طلب صيغة شفوية او كتابية وفي حالة عدم رد المكلف لا يطبق عليها عقوبات بل يرسل له طلب كتابي اخر

02-طلب التبريرات والتوضيحات :في حالة رفض المكلف بالضريبة على الطلب الشفوي او لما يكون الجواب الذي تم تقديمه عبارة عن رفض اجابة عن بعض النقاط المطلوب توضيحها يتعين على المحقق ان يعيد طلب كتابيا ويجب ان يحتوي هذا الاخير على النقاط التي يراها المحقق ضرورية للحصول على تبريرات وتوضيحات من طرف المكلف بالضريبة ولا يجب ان يتعدى مدة 30يوم لتقديم

¹بلخوخ عيسى،الرقابة الجبائية كاداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية،جامعة

الرد عليها¹ وقد تكون هذه الاجراءات غير كافية بالنسب للمحقق وهنا يلجا للرقابة الخارجية، وكننتيجة يستخلصها ان الهدف على الرقابة على الوثائق هو بدرجة اولى اكتشاف المكلفين بالضريبة غير اماناء:

-تصحيح الاخطاء المرتكبة في التصريحات

-عملية تمهيدية تسمح للمراقبة اللجوء الى الرقابة المعمقة لمقر المكلفين

الفرع الثاني: الرقابة الخارجية :

-الرقابة في عين المكان (الرقابة المعمقة)تعد الرقابة الخارجية او الرقابة في عين المكان تدخلا مباشرا للامكنة التي يزاول فيها المكلفين انشطتهم بهدف التأكد من صحة المصرح به في المعلومات عن طريق الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية وكذا جمع الوثائق الملحقة وتبريراتها الازمة ومحاولة عن احتمالات التهرب وهذا بهدف مقارنة عناصر ومعطيات المصرح بها مع تلك الموجودة على ارضية الواقع.²

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الاول الدراسات باللغة العربية

الدراسة الأولى

من إعداد بوزرورة جيزية بوزيدي كاهنة الهرب الضريبي في الجزائر والبات مكافحته، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2018 وكان من أبرز نتائجها

لم تساهم الآليات المتحدة والجزءات المفروضة على المتعلمين من الضريبة بصفة كلية في محاربة هذه الظاهرة بل تمكنت فقط من تصدي بعض القضايا باعتبار أن الرقابة الجنائية والتحقيق المحاسبي من أدوات حماية الأموال العامة والتحصيل الحربي يترتب عن سوء

¹رسالة المديرية العامة للضرائب، منشورات المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية، 2012، العدد 64

²المادة 19 من قانون الاجراءات الجنائية، مرجع سابق، معدلة بموجب المادة 36 من قانون المالية 2009 الجريدة الرسمية، العدد 74 بتاريخ

التنسيق بين الإدارات في إطار تبادل المعلومات سواء كانت وطنية أو دولية وصعوبة الإجراءات الرقابية والتغيير المستمر للقوانين والتشريعات الجنائية واحتواءها على الفرات قانونية صعوبة أداء الأعوان الجبايين لمهامهم. بالرغم من كل الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي سواء الداخلي أو على الصعيد الدولي. إلا أنها لا زالت منتشرة في أوساط المجتمع الجزائري

الدراسة الثانية

من إعداد طورش بنانة، مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر مكافحة التهرب الضريبي في الجزائر، مذكرة النيل شهادة الدكتوراه في الحقوق، جامعة قسنطينة قسنطينة 2011-2012 وكان من أبرز لنتائجها.

عدم استقرار المنظومة التشريعية الجنائية الراجع بالدرجة الأولى إلى التغييرات العديدة التي تطرأ على القوانين المالية والقوانين المالية التكميلية كل سنة، مما يؤدي كذلك إلى خلق محيط غير مشجع للاستثمار الخليف المعدلات الضريبية من أجل محاولة تخفيف العبء الضريبي لم تكن ناجعة، لأنها لا تتماشى مع واقع المجتمع الجزائري ولم تستند على دراسات ميدانية مسبقة ضعف مستوى موظفي الضرائب ونقص الكفاءة ناتج عن نقص التكوين والتربصات وعدم احترام الاختصاص عند التوظيف وكذلك نقص الملتقيات والدورات المساعدة الموظفين على مواكبة التغييرات المحدلة كل سنة في القوانين الجبائية لمدير الضريبية وسيلة فعالة من بين وسائل السياسة المالية للدولة، لما تتمتع به من قدرة على التأثير على الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتتجمد أهمية التربية في مختلف الآثار التي يعدها التهرب الضريبي على الجانب الاقتصادي المال الاجتماعي والسياسي

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

الدراسة الأولى:

Taha Barakat Al-Shawawreh, Belal Yousef AL-Smirat, Economic Effects of Tax Evasion on Jordanian Ecomnomy, scientific article, Karak College University. Al-Balga. 2016

The main results of this study are:

- tax evasion is unethical practice whether by individuals or firms.

- Tax evasion has negative impact on the economy in terms of reducing the government investments and financing vital projects.
- Reducing government investments leads to increase of unemployment rates
- Tax evasion may push the state to rely on borrowing internally and externally, which put the state under new obligations of interest

الدراسة الثانية

Mohsen Mehrara, Yardan Gudarzi Farahan The study of the effects of tax evasion and tax revenues on economic stabilities in OECD countries, scientific article. University of Tehran-Iran, 2016

The main purpose of this paper is to investigate the relationship between tax revenues and tax evasion on economic stability. To this end, first, we established an index for tax evasion in OECD countries. Second, the relationship between income tax and tax evasion is studied and at last, the relationship between tax evasion and tax revenues with economic stability is examined.

It is shown that higher income tax rates increase the rate of currency holdings which in monetary approach manifest the rise in tax evasion. This is in line with the classical view that higher taxation create an incentive for people to misrepresent their earning in attempt to lower their tax liabilities. would be even more problematic when the size of underground economy and value of tax evasion reach to a considerable level. This might confront the government with budget deficiency since revenues do not grow proportionate to government expenditure.

is also found that higher tax revenues have a positive effect on economic stability and higher tax evasion has an adverse impact on economic stability. This reveals that countries with higher level of taxation experience a more stable economy. Therefore, since these countries have tax based budget system, during periods of recession, governments can manipulate tax policies such as tax exemptions, tax credits and tax deductions as economic stimulators in order to compensate the negative effects of recession.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز موضوع دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة التي تطرقنا لها يمكن تلخيصه فيما يلي:

من حيث هدف الدراسة:

اختلفت أهداف الدراسات السابقة العربية منها الأجنبية من حيث العلاقة والأهمية والدور، فيما تعني دراستنا الحالية عن تأثير التهرب والغش الضريبي على التحصيل الضريبي.

من حيث المنهجية:

مجمل مناهج الدراسات السابقة التي تطرقنا إليها في بحثنا العلمي تتفق مع منهج الموضوع في الدراسة الحالية، إذ لجأ الباحثين إلى المنهج الوصفي التحليلي وصولاً لتحقيق الأهداف النظرية والعملية.

من حيث بيئة التطبيق:

اذ يلاحظ من الدراسات السابقة تعدد بيئات التطبيق، فمنها كانت في البيئة العربية و الاجنبية، وكذلك الحال بالنسبة للدراسات الأجنبية، أما بالنسبة للدراسة الحالية فقد تم التطبيق على بيئة الرقابة الجبائية وخصوصا فيما يتعلق بمراكز الضرائب.

خاتمة الفصل

-من خلال هذا الفصل توصلنا الى مدى خطورة ظاهرة التهرب والغش الضريبي وانعكاساتها على حصيلة الدولة من عدة جوانب (اقتصادية، مالية، اجتماعية..). مما يجعل الدولة عاجزة امام تحقيق اهدافها السياسية لذلك تبقى الرقابة الجبائية الحل الوحيد للتخلص من هذه الظاهرة عن طريق عدة قوانين وعقوبات التي تفرضها الادارة الجبائية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

تمهيد

بعد تناولنا الجانب النظري من موضوع البحث ، كان لزاما علينا أن نتطرق لذلك في الواقع ، إذ لا يكفي أن نتكلم عن أثر التهرب والغش الضريبي على الحصيلة الضريبية ، دون أن نربط ذلك بالواقع. سنتطرق في هذا الفصل إلى التعريف بمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت ، نشأتها ، تقديم الهيكل التنظيمي ، أهم فروعها التنظيمية وأنواع الاسلاك والرتب المنتمة للموظفين ، وكذا دراسة تطور الحصيلة الضريبية وتأثير التهرب والغش الضريبي عليها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول: نظرة عامة عن مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت.

المبحث الثاني: تطور الحصيلة الضريبية لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت.

المبحث الأول: نظرة عامة عن مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

تعتبر مديرية الضرائب السلطة التنفيذية الأولى والأساسية في يد الدولة لممارسة سيادتها الجبائية ، وهذا من خلال تنفيذ المديرية لمختلف السياسات الجبائية للدولة، و كذلك تحصيل الضرائب و إحصاء المكلفين بالضريبة ، الحرص على التطبيق الصارم للقوانين المالية ، وإجراء عمليات الرقابة للمكلفين ... الخ، وصولاً إلى تحصيل مبلغ الضريبة لفائدة الخزينة العمومية .

المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

أولاً: نشأة مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

أنشأت مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت سنة 1984، وقد كانت عبارة عن مفتشية التنسيق للمصالح الخارجية لوزارة الاقتصاد و كانت تابعة لمديرية الضرائب لولاية سيدي بلعباس و واصلت مهامها في نفس الهيكل السابق إلى غاية صدور المرسوم التنفيذي رقم 60/91 المؤرخ في 23/02/1991 المتعلق بإنشاء مديريات ولائية للضرائب في باقي ولايات الوطن، وبذلك أصبحت لولاية عين تموشنت مديرية خاصة بها. بمعنى أنها تقوم بتسيير مديرياتها الفرعية الخمسة ومركز الضرائب والمراكز الجوارية الأربعة الموجودة على مستوى الدوائر التالية: عين تموشنت بني ،صاف العامرية وحمام بوحجر، والتي تبرز مصالحها ومكاتبها من خلال الهيكل التنظيمي الصادر في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-327 المؤرخ في 12/09/2006 الجريدة الرسمية العدد 20/2009

ثانياً: الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت.

لقد تم تعديل الهيكل من خلال القرار الوزاري رقم 484/98 المؤرخ في 12/07/1998 الذي أعطى تشكيلة جديدة لهيكل المديرية كالاتي:

- المديرية الفرعية للوسائل.

- المديرية الفرعية للمنازعات والمراقبة الجبائية.

لمديرية الفرعية للعمليات الجبائية والتحصيل. أما بالنسبة لمفتشيات الضرائب توجد 09 مفتشيات تم إنشائها بصدور القرار الوزاري رقم 199/95 المؤرخ في 29/05/1995 المتعلق

بإحداث مفتشيات الضرائب والتي تم تقسيمها حسب موقع الدوائر للولاية، كما تم استحداث مفتشية التسجيل والطابع، وذلك بصدور القرار الوزاري رقم 312/99 المؤرخ في 14/07/1999 المتعلق بإنشاء مفتشيات التسجيل والطابع.

حيث تم هيكلية المديرية الولائية للضرائب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 327/6 المؤرخ في 18/09/2006 كما تم تقسيم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية والمنازعات إلى مديرتين فرعيتين: المديرية الفرعية للمنازعات، المديرية الفرعية للرقابة الجبائية، وفي الشكل أدناه سنبين الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب المستحدث أي الهياكل التنظيمية الخارجية المتمثلة في مركز الضرائب والمراكز الجوية، يكون الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت وفق الشكل الموالي:

الشكل (01) : الهيكل التنظيمي المديرية الضرائب لولاية عني تموشنت



المصدر: المديرية الولائية للضرائب عين تموشنت.

ثالثا : مهام مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

يبرز الهيكل التنظيمي للمديرية في شكل خمس مديريات فرعية تشمل عدة مصالح وهذه الأخيرة تضم مكاتب مختصة وواضحة المهام وسنتطرق إلى المديريات الفرعية الخمسة ومهامها:

- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية : وتكف بما يأتي :

تنشيط المصالح و إعداد الإحصائيات وتجميعها كما تكف بأشغال الإصدار.

التكف بطلبات اعتماد حصص بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ومتابعتها ومراقبتها.

متابعة أنظمة الإعفاء والامتيازات الجبائية الخاصة .

- المديرية الفرعية للتحصيل : وتكف بما يأتي :

التكف بالجدول وسندات الإيرادات ومراقبته، ومتابعة وضعية تحصيل الضرائب والرسوم وكل

ناتج آخر.

متابعة العمليات والقيود الحسابية والمراقبة الدورية لمصالح التحصيل وتنشيط قابضات

الضرائب في مجال تنفيذ أعمالها للتطهير وتصفية الحسابات وكذا التحصل الجبري للضريبة.

التقييم الدوري لوضعية التحصيل وتحليل النقائص لاسيما فيما يخص التصفية مع اقتراح تدابير

من شأنها أن تحسن الناتج الجبائي،

- مراقبات القابضات ومساعدتها فصد تطهير حسابات قابضات الضرائب بغية تصفية

الحسابات وتطهيرها.

- المديرية الفرعية للمنازعات وتكف بضمان ما يأتي :

معالجة الاحتجاجات المقدمة برسم المرحلتين الإداريتين للطعن النزاعي أو مرحلة الإعفاء،

وتبليغ القرارات المتخذة والأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات الممنوحة.

تشكيل ملفات إيداع التظلمات أو طعون الاستئناف والدفاع أمام الهيئات القضائية المختصة

عن مصالح الإدارة الجبائية.

• المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية :

قبل عام 1991 كانت مجمل عمليات التحقيق المحاسبي والرقابة الجبائية مطبقة من قبل مصلحة البحث والتحقيق، وهي هيئة تتضمن البحث والتحقيق في ثلاثة مناطق وهي الجزائر العاصمة، وهران وقسنطينة، تحت سلطة الإدارة المركزية التي تسطر برنامج وكيفية العمل، لكن بعد الإصلاح الجبائي سنة 1992 أوكلت مهمة

الرقابة إلى مديرية الضرائب الولائية، وفي نهاية سنة 2010 أنشئت مديرية فرعية للمراقبة الجبائية والتي لها دور كبير في محاربة الغش والتهرب الضريبيين، وتكلف لاسيما بإعداد برامج البحث ومراجعة ومراقبة التقييمات ومتابعة انجازها.

• المديرية الفرعية للوسائل وتكلف بما يأتي :

تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب. السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشآت التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة تشغيل تشمل ولاية عين تموشنت على مركز ضرائب واحد وأربعة مراكز جوارية متواجدة في دوائرها التالية: عين تموشنت، بني صاف، حمام بوججر، العامرية

المطلب الثاني : المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

أولا : تعريف المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

هي إحدى المديريات الفرعية الخمسة التابعة للمديرية الولائية للضرائب مكلفة بإعداد برامج البحث و مراجعة و مراقبة التقييمات ومتابعة انجازها، كما لها دور كبير في محاربة الغش و التهرب الضريبي.

و تضم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية تحت سلطتها ثلاث (04) مكاتب هي:

- مكتب البحث عن المعلومات.

- مكتب البطاقة والمقارنات

- مكتب مراقبة التقييمات.

- مكتب المراجعة الجبائية.

ثانيا : مهام المديرية الفرعية للرقابة الجبائية

متابعة و تنسيق و تنشيط أعمال مصالح التدقيقات المحاسبية و الجبائية الموجودة على مستوى
الجهوية و المحلي.

السهر على احترام القواعد الإجرائية التي تحكم عمليات الرقابة.

تحديد شروط تطبيق الرقابة على الوثائق وضمان متابعتها.

المطلب الثالث : ماهية مصلحة المراجعة الجبائية

أولا : تعريف مصلحة المراجعات الجبائية

هي إحدى مصالح المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية و تم استحداثها بموجب المادة 77 فقر 1 من المرسوم التنفيذي رقم 06-237 المؤرخ في 12/09/2006 الجريدة الرسمية العدد 20 سنة 2009، ويشرف على هذا المكتب رئيس المكتب و يليه رئيس فرقة التحقيق، و هذا الأخير يشرف على مهام ثلاث فرق للتحقيق.

ثانيا : مهام مصلحة المراجعة الجبائية

يشرف على المراجعات الجبائية رئيس مكتب بحيث يتولى المهام التالية:

- متابعة تنفيذ برامج الموافقة والمراجعة.
- تسجيل المكلفين بالضريبة في مختلف برامج المراقبة.
- إعداد الوضعيات الإحصائيات في التقارير الدورية التقييمية.

ثالثا: الهيكل التنظيمي لمصلحة المراجعات الجبائية

بتمثل الهيكل التنظيمي لمصلحة المراجعات الجبائية في الشكل التالي:

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لمصلحة المراجعات الجبائية



المصدر: المديرية الولائية للضرائب بعين تموشنت

رابعاً مهام رئيس فرقة التحقيق

إن أهم ما يقوم به رئيس فرقة التحقيق نوجزه في النقاط التالية:

- وضع خطة عمل للبرنامج السنوي المسطر. حضور أول مداخلة في عين المكان بين المكلف بالضريبة المعني بعملية التحقيق لأجل إمضاء محضر المعاينة. - متابعة ومراقبة سير العمل. - تنظيم كل التداخلات الميدانية المتعلقة بمهام التحقيق.
- توجيه و تصحيح الأعمال المنجزة.
- متابعة ومراقبة سير العمل.
- العمل على احترام المدة القانونية الخاصة بالتحقيق في عين المكان. - استقبال المكلفين بالضريبة و الأخذ بعين الاعتبار كل ملاحظاتهم و الاهتمام بها.
- المشاركة في اتخاذ القرار النهائي و المتعلق بنتيجة التحقيق.
- إعداد إشعار بالتقويم الأولي و النهائي.
- إعداد تقارير التحقيق من طرف أعوان التحقيق.

المبحث الثاني: تطور الحصيلة الضريبية لمديرية الضرائب لعين

تموشنت

سنتطرق في هذا المبحث للحصيلة الضريبية للفترة الممتدة من سنة 2015 الى غاية سنة 2021 لمديرية الضرائب بعين تموشنت وبخصوص أهم الايرادات الضريبية والتي تتعلق بالرسوم والضرائب التالية:

- الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور والمرتبات (IRG/Salaires)،
- الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG)،
- الضريبة على أرباح الشركات (IBS)،
- الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU)،
- الرسم على النشاط المهني (TAP)،
- الرسم على القيمة المضافة (TVA).

المطلب الاول: الحصيلة الضريبية SALAIRES/IRG, IRG, IBS

أولا: الحصيلة الضريبة على الدخل الاجمالي للأجور والمرتبات للفترة (2017-2021)

الجدول رقم (2-1)نسب تطور الحصيلة الضريبية للضريبة على الدخل الاجمالي للأجور

والمرتبات للفترة (2017-2021)

السنة	IRG/S	معدل النمو
2017	2 814 336 544	/
2018	3 122 888 524	10.96%
2019	3 064 123 400	-1.88%
2020	2 997 047 000	-2.18%
2021	3 132 325 600	4.51%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إحصائيات مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن حصيللة الضريبة للدخل الإجمالي للأجور والمرتببات عرفت تزايد وتراجع، حيث عرفت تزايد في سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 بنسبة 10.96%، في حين عرفت تراجع في سنة 2018 بنسبة 1.88% وفي سنة 2019 بنسبة 2.18%، ثم تزايد في سنة 2020 بنسبة 4.51% حيث بلغت أعلى حصيللة. وهذا التزايد راجع للتطورات التي شهدتها الساحة الاقتصادية وضغط مفتشيات العمل والنقابات العمالية على الحكومة، أما التراجع فيرجع بسبب انخفاض عدد الأجراء وتقاعدهم، وحرص القطاع الخاص على التهرب من دفع الضريبة وكذلك مصاريف الضمان الاجتماعي للعمال.

ثانيا: حصيللة الضريبة على الدخل الإجمالي للفترة (2017-2021).

الجدول رقم: 02-02 نسب تطور الحصيللة الضريبية للضريبة على الدخل الإجمالي

السنة	IRG	معدل النمو
2017	183 998 889	/
2018	203 222 386	10.44%
2019	203 222 386	11.78%
2020	432 663 833	90.44%
2021	438 745 677	1.40%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت يوضح الجدول رقم 20-20 أن حصيللة الضريبة على الدخل الإجمالي عرفت ارتفاع مستمر، حيث سجلت في سنة 2017 و 2018 نسبة نمو 10.44% و 11.78%، ثم عرفت ارتفاع بنسبة كبيرة سنة 2020 حيث كان بنسبة 90.44%، ثم سجلت الحصيللة نسبة 1.40% سنة 2021، حيث يرجع هذا التزايد في الحصيللة الضريبية للضريبة على الدخل الإجمالي لتحسن العلاقة بني المكلف والإدارة الضريبية، وحسن التسيير من مصالح الإدارة الضريبية وفعاليتها في تحسين طرق التحصيل الضريبي

ثالثا: حصيلة الضريبة على أرباح الشركات للفترة (2017-2021)

الجدول رقم (2-3) نسب تطور الحصيلة الضريبية للضريبة على أرباح الشركات

السنة	IBS	معدل النمو
2017	141 356 280	/
2018	120 444 642	-14.79%
2019	127 432 716	5.80%
2020	122 630 000	-3.76%
2021	121 853 631	-0.63%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت من خلال البيان السابق نلاحظ أن حصيلة الضريبة على أرباح الشركات عرفت تراجع في سنة 2018 بنسبة 14.79%، ثم عرفت ارتفاع في سنة 2019 بنسبة 5.80%، أما في سنة 2020 و 2021 فقد عرفت تراجع بنسب 3.76% و 0.63%، وهذا يرجع لعدة أسباب منها: - عزوف أغلب المكلفين عن النظام الحقيقي واتباع نظام الضريبة الجزافية الوحيدة . - مسك المكلفين الخاضعين للنظام الحقيقي للمحاسبة واتخاذها وسيلة للتهرب من خلال تقديم أعباء غير حقيقية من شأنها تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.

المطلب الثاني: الحصيلة الضريبية TVA/TAP/IFU

أولا: الحصيلة الضريبية للضريبة الجزافية الوحيدة للفترة

الجدول رقم (02-04) نسب تطور الحصيلة الضريبية للضريبة الجزافية الوحيدة

السنة	IFU	معدل النمو
2017	203 783 293	/
2018	240 675 563	18.10%
2019	277 221 133	15.18%
2020	271 505 000	-2.06%

2021	267 882 444	-1.33%
------	-------------	--------

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن حصيللة الضريبة الجزائرية الوحيدة عرفت تطور في 2018 بنسبة 18.10% وفي سنة 2019 بنسبة 15.18%، أما في سنة 2020 و2021 فقد عرفت تراجع بنسبة 2.06% و 1.33%، وهذا التحسن والتطور في حصيللة الضريبة لهذا النظام يعود للسياسة الجبائية والإصلاحات المتخذة بشأن ذلك النظام.

ثانيا :حصيللة الرسم على النشاط المهني للفترة (2021-2017)

الجدول رقم 02-05 نسب تطور الحصيللة الضريبية للرسم على النشاط المهني

السنة	TVA	معدل النمو
2017	497 191 813	/
2018	531 102 888	6.82%
2019	493 287 186	-7.12%
2020	419 662 000	-14.92%
2021	387 166 956	-7.74%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن حصيللة الرسم على النشاط المهني عرفت تطور في سنة 2018 بنسبة 6.82%، أما في سنوات 2019 و2020، فقد شهد تراجع بنسب كالتوالي، 7.12%، 14.92% و 7.74%، وهذا التراجع راجع لأن حصيللة النشاط المهني للتجار لا يتحكم بها فقد ترتفع أو تنخفض لأسباب مختلفة.

ثالثا : حصيللة الرسم على القيمة المضافة للفترة (2021-2017)

الجدول رقم 02-06 نسب تطور الحصيللة الضريبية للرسم على القيمة المضافة للفترة

(2021-2017)

السنة	TVA	معدل النمو
2017	472 113 331	/

20.76%	570 129 461	2018
-23.48%	436 237 189	2019
-21.79%	341 177 000	2020
-2.54%	332 477 533	2021

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت من خلال المعطيات السابقة نلاحظ أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة عرفت ارتفاع في سنة 2018 بنسبة 20.76%، ثم سجلت انخفاض كبير في سنوات 2019 و2020، و 2021 بنسب كالتوالي 23.48%، 2.54%، 21.79%، وهذا الانخفاض راجع إلى الشراء والبيع دون فاتورة، وهناك بعض المكلفين الخاضعين للرسم على القيمة المضافة بمعدل منخفض ويستفيدون من حسومات الشراء بمعدل منخفض.

المطلب الثالث : الحصيلة الضريبية العامة لمديرية الضرائب لولاية عين

تموشنت

الجدول رقم 03-07 نسب تطور الحصيلة الضريبية العامة لمديرية الضرائب لولاية عين

تموشنت للفترة (2017-2021)

السنة	TVA	معدل النمو
2017	4 713 786 170	/
2018	4 996 463 482	5.99%
2019	5 003 664 533	0.14%
2020	5 387 779 906	7.67%
2021	5 498 374 000	2.05%

المصدر: من إعداد الطالبتين استنادا على بيانات مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت

نلاحظ من خلال المعطيات السابقة أن الحصيلة الضريبية العامة لمديرية الضرائب لعين تموشنت عرفت تطور مستمر خلال السنوات المتتالية، فقد كانت نسبتها في سنة 2018 تقدر

ب 5.99%، أما في سنة 2019 فقد قدرت بنسبة 0.14%، أما في سنوات 2020 2021 فقد بلغت النسب كالتالي. 7.67%، 2.05%

هذا راجع إلى فعالية النظام المطبق، إضافة إلى وجود موظفين ذوي كفاءة وخبرة في الكشف عن محاولة التهرب والغش الضريبي.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل الهيكل التنظيمي لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت، تعريفها والمهام المخولة لها، حيث حاولنا في موضوعنا أن نعالج ظاهرة التهرب والغش الضريبي وتأثيرها على الحصيلة الضريبية. بعد تحليلنا للمعطيات عن مختلف الضرائب والإيرادات المحصلة لصالح مديرية الضرائب، يتضح لنا أن للتهرب والغش الضريبي تأثير سلبي ومباشر على الحصيلة الضريبية، وذلك بعد تقييمنا لمردوديتها من خلال النتائج المحققة على مر سنوات الدراسة.

خاتمة عامة

خاتمة:

لقد تطرقنا في هذا البحث الى موضوع تأثير ظاهرة التهرب والغش الضريبي على التحصيل الضريبي والذي قمنا بدراسته نظريا وتطبيقيا ومن خلال ذلك قمنا باستخلاص العديد من النتائج المترتبة عن مختلف الجوانب المحيطة بالموضوع والتي يمكن ذكرها كالآتي:

-تعتبر الضرائب المصدر الرئيسي في تحقيق إيرادات الدولة وتحسين اوضاعها الاقتصادية حيث تعتبر الممول الرئيسي للخزينة العمومية عن طريق فرضها الضرائب و الرسوم على مختلف المكلفين بالضريبة لتزويد حصيلة الدولة من عائداتها إلا أن المكلفين بالضريبة يسعون للتخلص من واجباتهم بطرق غير قانونية مما أدى لنتفي ظاهرة التهرب والغش الضريبي التي تعتبر من اخطر انواع الجرائم التي تهدد الاستقرار وامن النظام الضريبي السائد وتأثيره على التحصيل الضريبي الذي يعتبر نقل مبالغ من المكلفين الى خزينة الدولة وهو عبارة عن مرحلة مهمة في تأسيس الضريبة ولكن الغش والتهرب الضريبي حال دون ذلك مما جعل الدولة تسعى في ايجاد حلول من اجل اجتناب هذه الآفة اذ جاءت بالرقابة الجبائية التي تعتبر ركيزة في النظام الجبائي فهي تأخذ أشكال مختلفة هدفها التصريح بالغش الموجود في الوثائق وتحمي المكلفين من خلال اجراءاتها التي تفرضها لتجعل الكل مجبر على أداء واجباتهم وحسب مبدأ المساواة .

وفي الاخير فان الغش و التهرب الضريبي جريمة يعاقب عليها القانون وتعود بالضرر على الاقتصاد الوطني والفردى، وعلى ذلك يجب محاربتها والقضاء عليها بتشديد المراقبة الجبائية وفرض العقوبات على من يعزف عن اتباع القانون الجبائي والضريبي.

تم تأكيد صحة الفرضية التي مفادها: تؤثر ظاهرة التهرب و الغش الضريبي على التحصيل الضريبي وعلى وفرة الضريبة .اذ أن ظاهرة التهرب الضريبي لها أسباب أدت إلى تفاقمها أهمها الوضعية الاقتصادية للمكلف و ثقل العبء الضريبي على عاتقه والتي لها تأثير على التحصيل الضريبي إضافة إلى النقائص والتعقيدات التي يتميز بها النظام الضريبي وعدم استقراره مما يساهم في توسيع ظاهرة الغش والتهرب الضريبي

نتائج الدراسة:

- الغش والتهرب الضريبي هما وسيلتان يلجأ إليهما المكلف للتملص من دفع الضرائب المستحقة عليه سواء كان ذلك بالطرق القانونية أو غير القانونية
- إعادة النظر في الثغرات التي يتيحها النظام الضريبي ومحاولة ايجاد اطار قانوني ينظمها وضرورة ايجاد صيغ قانونية جديدة لكل الطرق والأساليب التي يتم استخدامها في مجال التهرب الضريبي

التوصيات والمقترحات

- ضبط نظام التصريحات الجبائية بشكل فعال
- محاولة نشر الوعي الضريبي لدى المكلفين بالضريبة و تبسيط القواعد والأنظمة وجعلها تتماشى مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع
- تكوين المهارات والكفاءات لدى موظفيها

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. حميدة بوزيدة .حباية المؤسسات . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سنة 2007
2. طارق انماج. المالية العامة، دار صفاء، عمان .الأردن . 1999،
3. عادل فليح العلي. المالية العامة والتشريع المالي الضريبي. دار أعمد. الأردن . الطبعة 01 .
سنة 2003
4. علي زعدود ، المالية العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ، 2006 ،
5. عباس عبد الرزاق، التحقيق المحامي والنزاع الضريبي. دار هدى
6. عبد المجيد قدرى ، دراسات في علم الضرائب ، دار الجاريزي للنشر والتوزيع ، عمان ،
الأردن ، 2011 ،
7. محمد طاقة،هدى العزاوي، إقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة . عمان . سنة 2010.
8. منصور ميلاد يونس ، مبتدىء مالية عامة ، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر ، مصر ،
2004،.
9. ناصر شارفي -سامي مباركي ،الغش الضريبي في الجزائر وسبل مكافحته ،ص291-296
10. ناصر مراد. التهرب والغش الضريبي في الجزائر. دار قرطبة. الجزائر . الطبعة 02 . سنة
2009

المجلات:

1. ناصر شارفي، سامي مباركي، الغش الضريبي في الجزائر أشكاله وسبل مكافحته، العدد48،
مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017، ص294-296

المذكرات و الاطروحات:

1. بلخوخ عيسى، الرقابة الجبائية كاداة لمحاربة التهرب والغش الضريبي،رسالة ماجيستير في
العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة باتنة، 203-2004،ص03

2. رسالة المديرية العامة للضرائب، منشورات المديرية العامة للضرائب، وزارة المالية
2012، العدد 64

3. سمير بوعكاز، مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي، أطروحة
دكتوراه، جامعة بسكرة، 2014-2015.

4. فرواط حبنينة . دور الرقابة اعبائية في مكافحة الغش الضريبي، أطروحة دكتوراه. قانون
إجراءات اعبائية مادة 36. كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة 2 تحت إشراف ناصر
مراد ، سنة 2018-2019.

النصوص التشريعية

1. قانون الاجراءات الجبائية ، معدلة بموجب المادة 36 من قانون المالية 2009 الجريدة
الرسمية ، العدد 74 بتاريخ 2008/12/31،

المراجع باللغة الاجنبية

1. A.Hamimi leaudit.comptable rt financier.Ed.Berti .Alger Annè 2001P13.
2. Auarez ki miloud la modenisation du corole fisal dans le cadre d une strategie .Reeve dchministration et developpement.pour les recherche les etudes .volume 06p43
3. Claude Laurent.control fiscal la vèrification perssonnel .Edition .Bay ausaine .Paris .Annè1995P13.
4. Ericbocquet Rapport du semat l'evrasion fsool de capitaux et de octifs de France et incidences . Juillet 2012 p13
5. LE RECOUVERNEMENT DES CREANCES DE CONTROLE FISCAL ET LE RECOVERNOMENT CONTIEUX DES AMEENDES DES COMDAMNATIONS GUDISAILAIRES.COMUNICACION LA COMMISSION DES FINANCS .DU CONTROLE BUDGETAIRE RT DES COMPTES ECONOMIQUES DE LA NATION DU SENAT 309.
6. Lucion Michel. Troute de politique education puc paris .Année 1996 p84
7. Michel bouvier . introduction au droit fiscal général et à la de l'impot .LGDJ , L'extenso édition . 10E édition .Paris . France. P84

الفهرس:

I	شكر
II-III	إهداء
VI	قائمة الأشكال والجداول
V	الملخص:
أ	مقدمة:

الفصل الأول: تشخيص ظاهرة التهرب والغش الضريبي على التحصيل الضريبي

1	تمهيد:
2	المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للتهرب والغش والتحصيل الضريبي
2	المطلب الاول: ماهية التهرب والغش الضريبي
2	الفرع الاول: تعريف التهرب والغش الضريبي
4	الفرع الثاني: أسباب التهرب الضريبي
5	الفرع الثالث: العلاقة بين الغش والتهرب الضريبي وطرق محاربتة
9	المطلب الثاني: ماهية التحصيل الضريبي
9	الفرع الاول: مفهوم التحصيل الضريبي:
10	الفرع الثاني: إجراءات التحصيل الضريبي:
13	المطلب الثالث: اثار التهرب الضريبي
13	الفرع الأول: اثار الاقتصادية والمالية:
14	الفرع الثاني: الاثار الاجتماعية والنفسية (البيكولوجية):
14	الفرع الثالث: اثار التهرب والغش على فعالية النظام الضريبي:
15	المبحث الثاني: فعالية الرقابة الجبائية في محاربة التهرب والغش الضريبي
15	المطلب الاول: ماهية الرقابة الجبائية واهدافها
16	الفرع الاول: مبادئ الرقابة الجبائية:
17	الفرع الثاني: الأهداف الجبائية
19	المطلب الثاني: دوافع الرقابة الجبائية:
20	الفرع الأول: الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية:
20	الفرع الثاني: الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي:
20	المطلب الثالث: اشكال الرقابة الجبائية:
20	الفرع الاول: الرقابة الداخلية:
22	الفرع الثاني: الرقابة الخارجية:

22.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.....
22	المطلب الاول الدراسات باللغة العربية
23	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية
24	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة
26.....	خاتمة الفصل
الفصل الثاني: دراسة ميدانية على مستوى مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت	
28.....	تمهيد
29.....	المبحث الأول: نظرة عامة عن مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
29	المطلب الأول: تعريف مديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
33	المطلب الثاني : المديرية الفرعية للرقابة الجبائية
35	المطلب الثالث : ماهية مصلحة المراجعة الجبائية
37.....	المبحث الثاني: تطور الحصيلة الضريبية لمديرية الضرائب لعين تموشنت
37	المطلب الاول: الحصيلة الضريبية SALAIRES/IRG,IRG,IBS
39	المطلب الثاني: الحصيلة الضريبية TVA/TAP/IFU
41	المطلب الثالث : الحصيلة الضريبية العامة لمديرية الضرائب لولاية عين تموشنت
43.....	خلاصة الفصل
45.....	خاتمة:
48.....	قائمة المصادر والمراجع: